الأمم المتحدة

E/C.19/2012/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 February 2012

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٢
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الناشئة

دراسة عن الزراعة المتنقلة وعلاقتها بالسلامة الاجتماعية – الثقافية للشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة

موجز

قام المنتدى الدائم، في دورته العاشرة المعقودة في عام ٢٠١١، بتعيين راجا ديفاسيش روي وبرلي كسافييه وسايمن وليام مفيبودولو، أعضاء في المنتدى، لإجراء دراسة عن الزراعة المتنقلة وعلاقتها بتمتّع الشعوب الأصلية بالسلامة الاجتماعية – الثقافية، وذلك لتقديمها إلى المنتدى في دورته الحادية عشرة في عام ٢٠١٢**.

* E/C.19/2012/1.

** انظر الفقرة ٩٨ من الوثيقة E/2011/43. ويتوجّه المؤلّفون بالشكر إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وإلى المسؤولين الحكوميين في مختلف وزارات الزراعة والحراجة، وإلى الشعوب الأصلية ومجتمعاتها والباحثين المعنيين بقضاياها، على ما قدّموه من دعم لهذه الدراسة.

160312 150312 12-24183 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتقيّم هذه الدراسة ما لمختلف تقاليد الزراعة المتنقلة وممارساتها وعاداتها المتبعة في مناطق مختلفة من العالم من أهمية لصون وحماية السلامة الاجتماعية – الثقافية للشعوب الأصلية، بما في ذلك الجوانب المتعلّقة بكونها شعوبا ذات هوية مستقلة وبروحانياتها وتاريخها وتقاليدها، وأعرافها المتّبعة في صنع القرار الديمقراطي، ووحدتها الاجتماعية، وممارساتها المجتمعية للمساعدة الذاتية، وآدابها وموسيقاها ورقصها، والعديد من الجوانب الأخرى لثقافتها ذات الارتباط الوثيق بتقاليد الزراعة المتنقلة وممارساتها. فهذه ليست فقط أمورا حيوية لحماية الحقوق الاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية، بل إنها ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية لتلك الشعوب.

وفي السياق الأعمّ، ترتبط الزراعة المتنقلة ارتباطا وثيقا كذلك بقضايا حماية الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وحماية مستجمعات المياه، وحفظ منابع الأنهار والجداول، وصون التنوع البيولوجي واللُغوي.

وتخلص الدراسة إلى وجود حاجة إلى صون ودعم وتعزيز ممارسة الزراعة المتنقلة، بأشكالها المستدامة، وفقا للحقوق المعترف بها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ وتوصيتها رقم ١٠٤ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٥٧؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في مجال العمالة والمهن.

وتسعى الدراسة أيضا إلى تناول بعض الخرافات والمعلومات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة التي ارتبطت بممارسة الزراعة المتنقلة، بناء على فهم خاطئ للاختلافات الدقيقة بين الأساليب التي كانت وما زالت متّبعة في الزراعة المتنقلة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا.

المحتويات

الصفحة

أولا – الخصائص الأساسية للزراعة المتنقلة ٤

ثانيا – تعدّدية تقاليد وممارسات الزراعة المتنقلة ٧

ثالثا – الزراعة المتنقلة والسلامة الاجتماعية للشعوب الأصلية ٩

رابعا – الزراعة المتنقلة والسلامة الثقافية للشعوب الأصلية ١١

خامسا – الزراعة المتنقلة وإدارة الغابات والتنوع البيولوجي ١٣

سادسا – الخرافات والمعلومات الخاطئة المحيطة بالزراعة المتنقلة ١٣

سابعا – الإطار القانوني الدولي ١٤

ألف – إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ١٤

بـاء – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ..... ١٥

جيم – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ وتوصيتها رقم ١٠٤ ..... ١٥

دال – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ ..... ١٦

ثامنا – التوصيات ١٦

أولا – الخصائص الأساسية للزراعة المتنقلة

١ – تعدّ الزراعة المتنقلة، المعروفة أيضا بزراعة الوقيد والزراعة التناوبية وزراعة القطع والحرق، من أنواع الزراعة البعلية التقليدية التي تُمارس في أراضي الغابات الاستوائية وشبه الاستوائية حول العالم، وهي تنطوي على قطع الغطاء النباتي وحرقه، ومن هنا أُطلق عليها، على سبيل القدح، زراعة القطع والحرق. وتعرَّف الزراعة المتنقلة التقليدية أو المتكاملة بذلك الشكل من أشكال الزراعة الذي ''تقوم مجتمعات الشعوب الأصلية في إطاره بإزالة الغابات الثانوية واستزراعها مع ترك قطع من الأرض لتتجدّد بشكل طبيعي على مدى فترات إراحة متوسطة إلى طويلة''[(١)]. ويجب التمييز بين نظم الزراعة التكاملية هذه وبين النظم الجزئية[(٢)]. فالنظم الجزئية ''لا تعكس في الغالب سوى المصالح الاقتصادية الخاصة بمزاوليها (كنوع من أنواع زراعة المحاصيل النقدية، أو زراعة إعادة الاستيطان، أو زراعة الاستيطان العشوائي)''، أما الأنظمة التكاملية فهي ''تنبع من أسلوب حياة أكثر تقليدية يُتّبع على مدار السنة وعلى نطاق المجتمع المحلّي بأسره، ويكون مكتفيا ذاتيا إلى درجة كبيرة ومرتبطا بطقوس المجتمع''[(٢)]. وتركزّ هذه الدراسة على النظام التكاملي للزراعة المتنقلة الذي هو أيضا بمثابة أسلوب حياة للسكان الأصليين. ويُستخدم مصطلحا الزراعة المتنقلة وزراعة الوقيد بصورة تبادلية في هذه الدراسة.

٢ – ولا تتطلّب الزراعة المتنقلة ريّا أو رؤوس أموال كبيرة أو أدوات ومعدّات معقّدة، ولكن ربما يتطلّب الأمر اتّباع بعض تقنيات إدارة المياه والتربة لتحويل مسارات القنوات المائية والحدّ من انجراف التربة بتسييجها بالخشب أو غيره من المواد المتوافرة محليا[(٣)]. ولا ينطوي هذا النمط الزراعي، في شكله التقليدي، على استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات المنتجة تجاريا. وينطوي معظم أشكال الزراعة المتنقلة التقليدية على قطع الغطاء النباتي، عدا الأشجار الأكبر حجما عادةً، في موسم الجفاف الذي يسبق هطول الأمطار، ثم تترك

(١) K. P. Aryal and E. E. Kerkhoff, “The right to practise shifting cultivation as a traditional occupation in Nepal”, International Labour Organization (ILO), 2008, citing S. Fujisaka, L. Hurtado, and R. Uribe, "A Working Classification of Slash-and-Burn Agriculture Systems", in *Agroforestry Systems*, vol. 34, (1996).

(٢) Harold C. Conklin, Hanunoo Agriculture: *A Report on an Integral System of Shifting Cultivation in the Philippines*, Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), (1957), as cited in Christian Erni, (ed.), *Indigenous Affairs: Shifting Cultivation*, International Work Group for Indigenous Affairs, Copenhagen, (2005).

(٣) B. K. Royburman in "An Overview of Shifting Cultivation in India", in D. N. Majukdar (ed.), *Shifting Cultivation in Northeast India*, Omsons Publications, Guwahati-New Delhi (1990), p. 12.

النباتات المقطوعة لبضعة أسابيع لتجفّ[٤]. وبعد ذلك، تُحرق النباتات المقطوعة والمجفّفة، ليُتّخذ من رمادها سمادا ومبيدا للآفات في آن. ومع هطول الأمطار لأول مرّة في الموسم، تُزرع بذور أنواع مختلفة من المحاصيل الغذائية، كالحبوب من قبيل الأرز والذرة، في حفر صغيرة في الأرض بواسطة سكين معدني غير حاد أو بعصا للغرس.

٣ - وتكون حفر البذور هذه صغيرة، ويكون حجم العمل المطلوب لترخية التربة في الزراعة المتنقلة أقل بكثير جدا من حجم العمل المطلوب لعزق الأرض وحرثها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام المعاول والمحاريث يتسبّب في تحات التربة بمعدّلات أعلى بكثير، وخاصة في المنحدَرات. وبعد أن تنبت البذور، تبدأ العناية بالفسائل والنباتات، وتنقية الأرض من الحشائش، وطرد الطيور والحيوانات. ويتمّ الحصاد في أوقات مختلفة تبعا لنوع النبات والنظام المناخي السائد في المنطقة. ففي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، عادة ما تُزرع الخضروات وأنواع القرع والبقول أولا، ثم يزرع الأرز والقطن.

٤ - وعند انقضاء الموسم، ينعم المزارعون ببضعة شهور من الراحة ويقيمون الولائم والاحتفالات، ويزاولون أنشطة اقتصادية أخرى، كصيد الأسماك والقنص ونصب الفخاخ، وبيع المنتجات الزراعية في الأسواق، ويشتغلون بضروب العمالة الموسمية.

٥ - وفي أفريقيا، تختلف المحاصيل من منطقة فرعية إلى أخرى. ففي شمال شرق أفريقيا، تمثل الحبوب (القمح والذرة وفول الصويا) والأرز أكثر المحاصيل شيوعا، بينما تشمل المحاصيل الموسمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذرة والفول السوداني والبقول والخضروات. وفي أمريكا الجنوبية وبعض الأجزاء من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، تتنوّع المحاصيل تبعا لخيارات السكان الأصليين ومعدّلات تبديلها للمحاصيل. وتُختار هذه المحاصيل على أساس المناخ وقدرة المحصول على تحمّل تبدّل الطقس والظروف المناخية. ففي أجزاء من أمريكا الجنوبية، تزرع الشعوب الأصلية المنيهوت والذرة وفول الصويا، وهي المحاصيل التي تتخذ منها مجتمعات الشعوب الأصلية غذاءها الأساسي، كما تنتج في الوقت ذاته بعض المنتجات الثانوية للبيع في الأسواق الخارجية. وفي بعض الحالات تُباع هذه المنتجات محليا داخل مجتمعات الشعوب الأصلية.

٦ - وتتنوّع دورات الزراعة المتنقلة تبعا للظروف المناخية. ففي منطقة تلال شيتاغونغ في بنغلاديش، وفي عدّة أنحاء أخرى من جنوب آسيا، يبدأ قطع الغطاء النباتي في كانون

(٤) تترك الأشجار الكبيرة لظلّها ولتقصير الفترة التي يستغرقها تجدّد الغطاء النباتي. Pinkaew Laungaramsri, "Swidden Agriculture in Thailand: Myths, Realities and Challenges", in Christian Erni (ed.), *Indigenous Affairs: Shifting Cultivation*, International Work Group for Indigenous Affairs, Copenhagen, (2005).

الثاني/يناير وشباط/فبراير، ويبدأ الحرق في آذار/مارس ونيسان/أبريل، ويبدأ الزرع في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي جنوب شرق آسيا، تختلف الدورة عن ذلك بواقع بضعة أسابيع إلى بضعة شهور، تبعا لإحداثيات المنطقة وارتفاعها. وفي وسط أفريقيا، حيث يمتدّ موسم الأمطار من تشرين الأول/أكتوبر إلى أيار/مايو، تبدأ الأعمال التحضيرية للزراعة المتنقلة بقطع الغطاء النباتي في آب/أغسطس. ويستغرق الحرق نحو أسبوع أو اثنين بعد انقضاء فترة الجفاف التي تمتدّ لبضعة أسابيع على أقل تقدير، وتمتدّ مرحلة الزرع نحو شهر ونصف. وتُحصد المحاصيل في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وإن كانت دورة الزراعة المتنقلة تختلف نوعا ما تبعا للمواسم. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، هناك أربعة مواسم في الشمال والجنوب، بينما هناك موسمان فقط (موسم الجفاف وموسم الأمطار) في الشرق والوسط والغرب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمارس الزراعة المتنقلة سكانُ المناطق الصحراوية والساحلية في القارة، بمن فيهم الشعوب الأصلية، وذلك بسبب الظروف الصحراوية وظروف الجفاف التي تعتري تلك المناطق. وفي ظلّ تغيّر المناخ وإزالة الغابات والتصحّر، باتت إنتاجية الزراعة المتنقلة تتضاءل بصورة متزايدة في بعض أنحاء أفريقيا. ففي السنوات الثلاث الماضية، تضاءلت المحاصيل في شرق القارة بسبب انخفاض معدّلات هطول الأمطار السنوية. ونتيجة لذلك، يعاني آلاف البشر، وكثير منهم في كينيا، الجوع الشديد والمجاعة.

٧ - ويقدّر التعداد الإجمالي للشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى والجنوبية بـ ٤٠ مليون نسمة، ويعتمد نحو ٩٠ في المائة من هؤلاء في عيشهم على الأراضي والموارد الطبيعية. وفي إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وغواتيمالا والمكسيك، يشكّل السكان الأصليون نسبة كبيرة من السكان. وفي أنحاء أخرى من المنطقة، تسبّب التوسّع الاستعماري الشديد في فناء الشريحة الديموغرافية التي تشكّلها الشعوب الأصلية، فباتت تشكّل اليوم أقلية في تعداد السكان. وتعاني الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء القارة مستويات عالية من الفقر، ويكون أهاليها على الأرجح أفقر من السكان غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية. وفي كثير من الحالات تتفاقم حالة تفشّي الفقر من جرّاء عدم وجود ترتيبات مؤمّنة ووافية لحيازة أسر ومجتمعات الشعوب الأصلية للأراضي.

٨ - وفي مختلف أرجاء أمريكا اللاتينية، تتعرّض أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية، في المرتفعات والأراضي الواطئة على السواء، لضغوط من أنشطة الزراعة التجارية، وأنشطة التعدين، وأنشطة الاسترزاع الحرجي، والأنشطة الصناعية لقطع الأشجار، وشبكات النقل، وخطوط أنابيب النفط والغاز، والرعي المفرط. وقد ساهمت هذه العوامل في تقليص مساحة الأراضي المستخدمة في أنشطة الزراعة المتنقلة التقليدية. وقد تحدث هذه الضغوط المدمّرة في إطار عمليات مشروعة وغير مشروعة على السواء، مما يتسبّب في تفتّت أقاليم الشعوب

الأصلية، وتدهور قاعدة الموارد، ونقصان الأمن الغذائي، وتدهور الصحة، وارتفاع مستويات الفقر، ممّا يسهم بدوره في ضياع ثقافات الشعوب الأصلية.

٩ - وكما هو مذكور أعلاه، لا تنطوي الأشكال التقليدية للزراعة المتنقلة عادةً على استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات المنتجة تجاريا. فالرماد هو عنصر التسميد الوحيد، وهناك بضعة أنواع من نباتات الفاكهة (كالخطمي والبسلة الهندية وبعض أنواع البقول) والنباتات المزهرة (كالماريغولد والكوزموس) تقوم بدور مبيدات الآفات، إذ تحمي المحاصيل بتوفيرها خاصية تثبيت النيتروجين. وفي الماضي، كان هذا النوع من الزراعة يمارس في أجزاء من أوروبا، حيث كانت المحاصيل تُزرع إجمالا لأغراض الاستخدام المنزلي والاستخدام في محيط الأسرة والمجتمع المحلّي. غير أنه مع اتّساع رقعة تغطية الأسواق حتى باتت تشمل مجتمعات في أماكن كانت نائية ومعزولة في أنحاء مختلفة من العالم، أصبحت محاصيل من قبيل القطن والحبوب والخضروات والتوابل، وكذا الأخشاب، تُنتج بصورة متزايدة للبيع في الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الموز والمنيهوت والتبغ كذلك من المحاصيل السوقية التي تزرعها الشعوب الأصلية في المجتمعات المحلية الحرجية في أفريقيا.

١٠ - وفي أمريكا الجنوبية والوسطى، تُنتج الشعوب الأصلية المحاصيل إجمالا لأغراض إعالة أسرها، بينما تسوّق أي فائض في الإنتاج إمّا محلّيا أو في شتى أرجاء البلد. وفي أمريكا الجنوبية، وخاصة في غيانا، تزرع الشعوب الأصلية في الغالب المنيهوت والبطاطا والذرة والموز، وبعض المحاصيل الأخرى. وتباع هذه المنتجات محليا، كما تباع في بعض الأحيان إلى مورّدين لديهم صلات بالأسواق الخارجية. وفي السنوات الأخيرة، كان الطلب على المنيهوت عاليا، وذلك لأن دقيق المنيهوت يُستخدم في تكملة الأرز، الذي هو أيضا من المنتجات الزراعية الرئيسية في غيانا. وثمة طلب عال على دقيق المنيهوت، ولا سيما في مناطق التعدين في غيانا.

ثانيا - تعدّدية تقاليد وممارسات الزراعة المتنقلة

١١ - لقد أدى اتخاذ الأنماط الأحدث للزراعة المتنقلة توجّها سوقيا بصورة متزايدة في بضعة أرجاء من العالم إلى زيادة استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة المصنّعة. وهناك بالإضافة إلى ذلك، بعض الاختلافات الأساسية، وكذلك بعض الاختلافات الدقيقة، في طريقة تطوّر هذه الممارسة في الأماكن المختلفة، بما في ذلك طول فترة الإراحة، وأساليب الزرع، وتجريب أنواع جديدة ومستقدَمة من البذور، وأنماط توزيع الأراضي، ومكافحة تآكل التربة، والأنشطة المجتمعية. ففي تايلند، ثمّة فرق بين الأساليب الرائدة التي تنطوي على استزراع الغابات ذات فترات النموّ الطويلة، وبين الزراعة التناوبية التي تنطوي على الزراعة

على فترات إراحة تناوبية طويلة والحصاد بشكل متسلسل ومتناوب، مع مراعاة مخاطر تآكل التربة وتدهور الأراضي ونضوب الغابات والاعتبارات المتصلة بغلّة المحاصيل. وثمّة أشكال أكثر استدامة للزراعة التناوبية تمارسها الشعوب الأصلية من طائفة كارين في شمال تايلند[٥]. وكذلك في تلال شيتاغونغ، تمارس الشعوب الأصلية التي تقطن المرتفعات، كطائفتي باوم وبانغكوا، أنماطا زراعية مستدامة ومؤاتية للبيئة، وذلك على النقيض من جماعات الشعوب الأصلية القاطنة للتلال الأقل ارتفاعا، التي تُعدّ أكثر نزوعا إلى التوجّه السوقي، إذ تطبّق فترات إراحة أقصر، وتستخدم كمّيات أكبر من الأسمدة ومبيدات الآفات المصنّعة، ممّا يقلّص حجم المحاصيل ويزيد من تدهور الأراضي.

١٢ - وليس ثمة اختلاف كبير بين النهج الأساسي المتّبع حيال الزراعة المتنقلة في أفريقيا وبين ذلك المتّبع في مناطق أخرى في العالم. بل إنه على الرغم من التعديلات الكبيرة التي طرأت على أساليب الزراعة التقليدية مع تزايد هيمنة التوجّه السوقي على إنتاج المحاصيل عن طريق الزراعة المتنقلة وتزايد استخدام مبيدات الآفات والأسمدة التجارية، فإن مجتمعات عديدة في أفريقيا وآسيا تعود الآن إلى أساليب الزراعة التقليدية، فتكفّ عن استخدام تلك المبيدات والأسمدة. ويعدّ ارتفاع تكاليف مبيدات الآفات والأسمدة وفقدان خصوبة التربة من أسباب ظهور هذا الاتجاه[٦].

١٣ - وفي أجزاء من أمريكا الجنوبية والوسطى، كان استخدام الأسمدة غير العضوية هو النمط السائد في زراعة الأراضي. ويسهم استخدام مبيدات الآفات المصنّعة تجاريا في الإضرار بالبيئة، كما أنه يمسّ بالتنوع البيولوجي المحلّي. وكانت الزراعة المتنقلة تُدار من خلال استخدام ممارسات القطع والحرق العادية. وينطوي إخلاء قطعة الأرض على قطع معظم الأشجار الكبيرة، وتلي ذلك فترة راحة تتراوح بين ٤ و ٥ أيام قبل حرق الأرض. ويقوم ناتج الحرق بدور الأسمدة في معظم الحالات. وفي بعض الحالات، عندما يكون هناك احتياج إلى الاستفادة من السافانا، تُستخدم كمية صغيرة من السماد العضوي، ويكون هذا خاضعا للرقابة. ويُستخدم روث البقر لتسميد الأرض، ولا سيما لزراعة المحاصيل النقدية والخضروات.

(٥) Pinkaew Laungaramsri, “Swidden Agriculture in Thailand: Myths, Realities and Challenges”, in Christian Erni (ed.), *Indigenous Affairs: Shifting Cultivation*, International Work Group for Indigenous Affairs, Copenhagen, (2005).

(٦) زيارات ميدانية قام بها أحد المؤلفين ومناقشات أجراها مع مزارعين في منطقة تلال شيتاغونغ، بنغلاديش، ٢٠١١-٢٠١٢.

ثالثا – الزراعة المتنقلة والسلامة الاجتماعية للشعوب الأصلية

١٤ – تشمل التقاليد الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات التي تمارس الزراعة المتنقلة أنماطا جماعية وتوافقية لصنع القرار السياسي وتسوية المنازعات الاجتماعية إلى جانب نظم التكافل الاجتماعي وشبكات الأمان. ومن هذه النظم الاجتماعية تحويل فوائض الإنتاج الزراعي من الأسر التي حصدت محاصيل أكبر نسبيا إلى الأسر الأقل حظا. وبالإضافة إلى ذلك، حدث تطوّر في العادات فباتت الأسر تعمل بشكل جماعي وتناوبي في مزارع بعضها البعض، ممّا قلل من مجمل الجهد البدني المبذول ومن الوقت الذي كان سيمضيه الشخص لو عمل في مزرعته بمفرده. وتشمل العادات أيضا نظاما لإعارة الأيدي العاملة، أفرادا أو أسرا، لأسر أو أفراد لديهم نقص مؤقت في الأيدي العاملة. وتُسدَّد استحقاقات العمالة المعارة بالطريقة نفسها. ولدى طائفة شاكما التي تقطن تلال شيتاغونغ عرف يسمى ''ماليا'' يتبرّع بمقتضاه البالغون الأصحّاء بعمل يوم واحد لأسرة ذات والد واحد أو أسرة بها مرضى أو مسنّون أو أشخاص ذوو إعاقات. وتنصّ الأعراف أيضا على تقديم الطعام للحوامل ولحديثات العهد بالأمومة.

١٥ – وغالبا ما تطبّق نفس الأنماط الجماعية التوافقية التشاورية، والديمقراطية إجمالا، المتّبعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع قطع أراضي الزراعة المتنقلة وبتقاسم المنتجات الزراعية، مع بعض الاختلاف تبعا للسياق، في عمليات صنع قرار أخرى شديدة الأهمية في المجالات السياسية والعدلية والاجتماعية. ففي المجتمعات التي تقطن المرتفعات في منطقة تلال شيتاغونغ، على سبيل المثال، تطبّق هذه العمليات في أوقات الأزمات والحروب والصراعات الاجتماعية والمنازعات العائلية أو الفردية والكوارث الطبيعية وسائر الكوارث.

١٦ – وقد تبيَّن أن عملية اختيار خلفاء زعماء القبائل وغيرهم من القادة التقليديين كانت، ولا تزال في الغالب، تتم وفقاً لنفس الآليات التوافقية والتشاورية. وفي حالات تسوية المنازعات، قد تُطبّق في إطار نظم إقامة العدل القائمة على القانون العرفي أساليب شتّى للتحكيم والوساطة وإعادة التأهيل كسبل للانتصاف[٧]. وفي المقابل، قد تكون نظم العدالة الحكومية السائدة ذات طابع تخاصمي عقابي مكلف ومستهلك للوقت، وهي قد لا تفضي في نهاية المطاف إلى تسوية المنازعات أو إلى إعادة تأهيل الجاني أو ارتداعه، بل وقد تعاقب المختصمين وتغبنهم. وهذه من العوامل التي قد تؤثر سلبا على الوئام الاجتماعي والسلامة الاجتماعية للشعوب الأصلية.

(٧) Raja Devasish Roy, *Traditional Customary Laws and Indigenous Peoples in Asia*, Minority Rights Group International, London (March 2005).

١٧ - ولئن مثّلت الممارسات المنحازة جنسانيا في صنع القرار السياسي والاجتماعي مشكلةً خطيرة في الغالب لدى مجتمعات الشعوب الأصلية، فقد تضاءلت الآن بشدة احتمالات أن تكون الأعراف الاجتماعية التقليدية في ما يتعلق بالخلافة على المناصب السياسية والاجتماعية، وبتوارث الأراضي والممتلكات، وبالزواج والعادات والطلاق وحضانة الأطفال وما يتصل بذلك من أمور، منطويةً على قدر من التمييز الجنساني يفوق ما تنطوي عليه النظم السياسية والاجتماعية السائدة والمفروضة من الخارج. وفي حين أن الطبقية الاجتماعية ليست دوما منعدمة في المجتمعات التقليدية الممارسة للزراعة المتنقلة، بما في ذلك المجتمعات الأمومية، فإن الانقسامات الاجتماعية والتمييز بين علية القوم والعوام، أي بين النخبة ومن هم أقل حظا، والتي هي أمور شائعة في المجتمعات العادية، تكون أقل ظهوراً بكثير في مجتمعات الشعوب الأصلية. ونتيجة لذلك، تتمتّع مجتمعات الشعوب الأصلية بقدر أكبر من الوئام والتناغم الاجتماعي، وتكون الخلافات فيها محدودة.

١٨ - وباختصار، ففي الحالات التي تُحرم فيها المجتمعات الممارسة للزراعة المتنقلة من المقوّمات اللازمة لممارسة طريقة حياتها هذه، غالبا ما يُمسّ بسلامتها الاجتماعية، وكذلك بسلامتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلى نحو من الأساس عنيف، فتصبح في وضع أسوأ بكثير مما كان سيحدث لو تُركت على حالها. وهذا ما يحدث غالبا عندما تحمل الحكوماتُ المجتمعات على العدول عن زراعة القطع والحرق واعتماد أشكال أخرى للعمل دون موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة، ودون إعطاء هذه المجتمعات المهلة اللازمة أو تزويدها بالقدر الوافي من المعلومات أو رأس المال أو الرعاية الصحية أو الخدمات الاجتماعية خلال الفترة الانتقالية. ويتسبّب هذا التغيير المفاجئ في تزايد الفقر ودخول دوّامة من التشرّد، كما يؤدّي إلى استخدام أراضي الزراعة المتنقلة وأراضي الغابات بصورة غير مستدامة، ممّا يتسبّب بدوره في تدهور البيئة. ويعدّ حرمان مجتمعات الشعوب الأصلية من حقّها الطبيعي في ممارسة هذا النوع من الزراعة، وفقا لقوانينها وأعرافها وعاداتها وبما يتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، سببا أكيدا للابتعاد عن الأنماط المستدامة لاستخدام الأراضي وللقضاء بشكل كامل على التلاحم الاجتماعي للشعوب الأصلية ومجتمعاتها، بما في ذلك هويتها وسلامتها السياسية والاقتصادية والثقافية كشعوب لها خصائصها المميّزة. وللأسف، فإن هذه البرامج الحكومية المدمّرة والتمييزية تتواصل بلا هوادة في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وبضعة أماكن أخرى[٨].

(٨) Mi Dze, “State Policies, Shifting Cultivation and Indigenous Peoples in Laos,” in Christian Erni (ed.), *Indigenous Affairs: Shifting Cultivation*, International Work Group for Indigenous Affairs, Copenhagen, (2005).

رابعا – الزراعة المتنقلة والسلامة الثقافية للشعوب الأصلية

١٩ – ثمّة ارتباط وثيق داخل مجتمعات الشعوب الأصلية بين التقاليد الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من التقاليد وبين ممارسة الزراعة المتنقلة. فقد تشكّلت موسيقى هذه المجتمعات ورقصها وآدابها ودياناتها وروحانياتها تبعا لدورات زراعتها للمحاصيل وتفاعل المجتمعات مع الطبيعة والكائنات الحية: فهناك رقصات تستحضر أنشطة القنص وطقوس عبادة الآلهة والأرواح؛ وهناك روايات تسرد التاريخ والأساطير؛ وكثيرا ما تمتزج القصص الملحمية والرومانسية بالفكاهة. ويكتب الحكماء الروحانيين وصفاتهم الطبية التقليدية على سعف النخيل أو ينقلونها شفاهة إلى تلامذتهم.

٢٠ – وتتشكل التقاليد الروحانية في هذه المجتمعات تبعا لأنماط الزراعة ودورات الطبيعة. فبما أن عبادة الآلهة والأرواح وثيقة الصلة بالتلال والجبال والأنهار والجداول والغابات والمروج، فهي متشابكة مع أسلوب الحياة هذا. ونجد في كثير من الحالات أن احترام الطبيعة، وتحريم تدنيس الأنهار والجداول بالخبث، والحرص على حماية النظم البيئية الهشّة البالغة الصغر من مخاطر تدهور الغابات وتحات التربة ونضوب مصادر المياه، يمثّل جزءا أصيلا من التقاليد الدينية والروحانية لهذه المجتمعات.

٢١ – وقد تبيّن وجود تلازم في كثير من الحالات بين توافر أعلى مستويات التنوّع البيولوجي في منطقة ما وبين وجود توليفة غنية من اللغات والثقافات، وانعكاس المعرفة بالنبات والحيوان في لغات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها. وفي هذا الصدد، جرى توثيق وجود تلازم في كثير من الحالات بين انحسار الزراعة المتنقلة وبين فناء اللغات وتبدُّد التنوع البيولوجي والتقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية، وفي هذا خسارة تهدّد هوية الشعوب الأصلية وسلامتها في الصميم.

٢٢ – وتمارَس الأساليب التقليدية للنسيج على نطاق واسع في المجتمعات الممارِسة للزراعة المتنقلة وزراعة المناطق الحرجية في آسيا. وتستمدّ المجتمعات أدوات النسيج والأصباغ من الغابات المجاورة ولحاء الأشجار والخيزران والكروم والنباتات الزاحفة. كما أن مزارعي الشعوب الأصلية في آسيا يزرعون القطن، وإن كان هذا النشاط آخذا في التضاؤل نظرا لاكتساب اقتصادات مجتمعات هؤلاء المزارعين الصبغة التجارية على نحو متزايد.

٢٣ – وثمّة اعتقاد عام لدى الشعوب الأصلية بأن صحّة التربة مرهونة برضا الأجداد. وغالبا ما يتوجّه أهالي الشعوب الأصلية إلى أماكن العبادة والمزارات قبل قطع الأشجار طالبين من الأجداد المباركة والتحصين من الآفات ومنع هطول المطر قبل الأوان أو بعد فواته. وتُقام الشعائر وطقوس الصلاة وتقديم القرابين في إطار نمط من التعبّد يراد به ضمان

هطول المطر بشكل مؤات والتحصين من الكوارث الطبيعية (كالجفاف والجراد والفيضانات وتدمير الحيوانات للنباتات) وحصاد أكبر غلّة ممكنة. وقد قضت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مؤخّرا بأن طرد السلطات الكينية لشعب الإندوروي الأصلي من أرض أجداده حول بحيرة بوغوريا قد منعه من ممارسة معتقداته الدينية، بما فيها عبادة الأجداد، ذلك أن هذا الشعب يعتقد بأن أرواح الأجداد تسكن موطنه هذا.

٢٤ - وتعتقد الشعوب الأصلية في مختلف أرجاء أمريكا الوسطى والجنوبية بأنهم متّصلين بالأرض بصورة شاملة، وقد قامت حكومات العديد من بلدان المنطقة، رغم تعرّضها لضغوط كثيرة، بالاعتراف بأن الأراضي التي تشغلها الشعوب الأصلية ملك لها. ففي غيانا، على سبيل المثال، مُنحت الشعوب الأصلية الأحقية القانونية في أرضها من خلال قيام الحكومة بترسيم الحدود وإصدار صكوك بملكية الأراضي. فباتت إدارة الشعوب الأصلية لأرضها وتحكّمها فيها مسؤولية تقع على عاتق الشعوب الأصلية وحقا تتمتّع به، وهي تقوم بذلك تحت مظلة هيئة متصلة بالحكومة ترعى شؤون هؤلاء الأهالي. وقد أفضى هذا التدبير، إلى حد كبير، إلى الحفاظ على تقليد الزراعة المتنقلة، إذ بات يمارس بطريقة ملائمة للبيئة بحيث تُستغل الأرض لأغراض إدامة الشعوب الأصلية وإنتاج المنتجات الزراعية لتباع محليا، ولتباع في الأسواق الخارجية عند الاقتضاء. غير أن بعض مجتمعات الشعوب الأصلية شهدت وقوع تعدّيات على الأراضي من غير الشعوب الأصلية لأغراض التعدين وقطع الأشجار تجاريا. ومع أنه جرى استغلال الغابات لسنوات عديدة، تظلّ هناك درجة عالية من التجدّد الطبيعي الذي يمكن استغلاله لاستزراع الأرض لفائدة الأجيال المقبلة.

٢٥ - وقد اتّخذت بعض مجتمعات الشعوب الأصلية في غيانا خطوات لرسم خرائط أراضيها ووضع خطط لإدارتها بقصد استخدام الأراضي لأغراض الحفظ وإدامة الصلة الثقافية بين الشعوب وأراضيها والحفاظ على مواردها الطبيعية من المعتدين الخارجيين. وسترسل هذه الخطط إلى الحكومة للموافقة عليها. وقد اتخذت الشعوب الأصلية هذه المبادرة لإدراكها أن الموارد الطبيعية تتعرّض لضغوط وأنه يلزم اتخاذ تدابير وقائية. وعلى مر السنين، واجهت بعض المجتمعات مشاكل بسبب أنشطة التعدين التي تمارس على أراضيها أو على مقربة منها، فهذا النشاط يهدّد السلامة الثقافية لهذه المجتمعات ويهدّد بالإضرار بالبيئة التي تعتمد عليها. وعلاوة على ذلك، يمثل تهديد البيئة على هذا النحو تعديا على حقّ الشعوب الأصلية في الاستفادة من الموارد الموجودة على أراضيها، كما أنه يقوّض السلامة الثقافية لمجتمعات هذه الشعوب.

خامسا – الزراعة المتنقلة وإدارة الغابات والتنوع البيولوجي

٢٦ – ترتبط ممارسة الزراعة المتنقلة ارتباطا وثيقا بإدارة الغابات والتنوع البيولوجي، ذلك أنها تنطوي على ممارسة الزراعة على أراض حرجية على مستويات شتّى من النماء والتجدّد. وبالتالي فإن كوْن الأراضي الحرجية في المتناول هو أمرٌ أساسي لزراعة القطع والحرق. وكقاعدة عامة، يضمن النمط التناوبي لزراعة المحاصيل التجدّد السريع للأراضي المستخدمة في الزراعة المتنقلة. فالحيوانات والطيور التي تأتي لتتغذى من المحاصيل والجذور والسيقان والأزهار تعزّز تلقيح الأزهار وتجدُّد الأشجار بواسطة الشتلات وحبوب اللقاح التي تخلّفها الحيوانات والطيور. وتساعد الأراضي الحرجية ذات التنوع البيولوجي المرتفع على تعزيز صحّة محاصيل الحبوب والخضروات والفاكهة وعلى جني محاصيل زراعية وفيرة. وقد لوحظ أيضا أن الغابات الثانوية عادة ما تكون أكثر ثراء بالأنواع من الغابات الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستعيد الأراضي المستخدمة في الزراعة المتنقلة ما فقدته من خصوبة عن طريق فضلات الحيوانات والطيور.

٢٧ – وفي معظم المجتمعات، يقترن حفظ الغابات بزراعة الوقيد. وإلى جانب اتّباع النمط التناوبي في زراعة المحاصيل على الأراضي الحرجية، يخصّص معظم هذه المجتمعات غاباتٍ لأغراض الحفظ وحماية الموارد المائية أو لاتخاذها مستودعا للنباتات الغذائية والطبية.

سادسا – الخرافات والمعلومات الخاطئة المحيطة بالزراعة المتنقلة

٢٨ – ليس هناك فهم كاف لممارسة وثقافة زراعة الوقيد، وهذا يشمل الاعتقاد الشائع بأن الزراعة المتنقلة من الأسباب الرئيسية لزوال الغابات وتحات التربة وفقدان التنوع البيولوجي. وهناك بضعة أشكال من الزراعة المتنقلة، منها ما ينطوي على تقليص شديد لدورات الإراحة والمناوبة، نشأت عن جملة أمور منها النمو السكاني والتشرّد والفقر، مما قد يكون له عواقب سلبية على إدارة الغابات والتنوع البيولوجي. غير أن هذه هي الاستثناءات لا القاعدة. وفي معظم الحالات، تحرص المجتمعات الأصلية على الإبقاء على غطاء حرجي كاف، وذلك إمّا بقصد استخدامه في زراعة الوقيد أو بقصد الإبقاء عليه كغابات. وكما لوحظ في دراسة إفرادية عن الزراعة المتنقلة في نيبال: ”تجد الحكومة والمنظمات الإنمائية، مع ذلك، أن [الزراعة المتنقلة] غير مثمرة، وأنها تنطوي على هدر للموارد الطبيعية، وهي تعتبر هذه الزراعة علامة من علامات تخلّف النموّ. وقد ولّد هذا بيئة سياسية معادية، إما تثني عن الزراعة المتنقلة وإما تتجاهل وجودها. غير أنه تبيّن من دراسات بحثية أجريت مؤخّرا أن البيئة السياساتية غير الداعمة، لا استخدام المزارعين للأرض على نحو غير سليم، هي السبب الرئيسي لتزايد الفقر وتدهور الأراضي في مناطق الزراعة المتنقلة“[1]. وتبيّن من دراسة

أجراها عالم أنثروبولوجي ألماني في تايلند في أواخر ستينيات القرن العشرين أن مقرّري السياسات كانوا يتبنّون وجهات نظر مماثلة ولكن لم تؤيّدها المعلومات الكمّية أو تتأكّد بالتمحيص. وخلصت دراسة أجريت عن الزراعة المتنقلة في عهد أقرب إلى أن هذا الرأي ما زال شائعا في تايلند والبلدان المجاورة لها في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا[٥]. ويستند قسم كبير من هذا النقاش إلى الخرافة المحيطة بالطبيعة البكر التي تبنّاها فريق من دعاة حفظ البيئة يعتبرُ التدخّل البشري أمرا مدمرا بالضرورة. ويدحض مادو سارين، الناشط الشهير في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، هذا الرأي قائلا: ”لئلا ننسى أن من مظاهر التنوّع الزراعي – البيولوجي القيّمة ما تولّد عن قرون من تفاعل الإنسان مع الطبيعة البكر .... وقد كان من أهمّ هبات [الزراعة المتنقلة] على مرّ القرون ذلك الإسهام في التنوع الزراعي – البيولوجي ومعارف الشعوب الأصلية التي أنتجت هذا الإسهام“[٩].

٢٩ – وفي الأراضي المنحدرة، لا تتسبّب طريقة الزراعة بالغرس إلا في قدر ضئيل من تحات التربة، مقارنة بالطرق التي يُستخدم فيها المحراث والمرّ والمعول، فهذه الطرق تعرّض التربة بعد ترخيتها للمطر الغزير، ومن ثمّ لنضوب المغذيات وانهيال الأرض. وإن تحويل أراضي زراعة الوقيد نهائيا إلى مزارع حرجية ومزارع للمحاصيل البستانية من قبيل الأناناس والبن والشاي والمطاط وغيرها من المحاصيل الأحادية يتسبّب حتما في زوال الغابات وتبدُّد التنوع البيولوجي إلى الأبد.

سابعا – الإطار القانوني الدولي

٣٠ – تتناول القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بشكل مباشر وغير مباشر، حقوق الشعوب الأصلية في حماية سبل عيشها والحفاظ على مصادر رزقها وأمنها الغذائي، وفي تملّك وإدارة أراضيها التقليدية وحماية هويتها وسلامتها الاجتماعية والثقافية، إلى جانب حقوقها الاقتصادية والمدنية والسياسية. وتُناقَش هنا بإيجاز أهمّ أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلّق بالشعوب الأصلية وسبل عيشها.

ألف – إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٣١ – يعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالعديد من الحقوق البالغة الأهمية للمجتمعات التي تمارس الزراعة المتنقلة، ومنها: حقها في أن تكون لها

(٩) Elisabeth Kerhoff and Christian Erni (eds.), “Shifting Cultivation and Wildlife Conservation: A Debate”, in Christian Erni (ed.), *Indigenous Affairs: Shifting Cultivation*, Work Group for Indigenous Affairs, Copenhagen (2005).

مؤسسات سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة بها وفي تعزيز هذه المؤسسات (المادة ٥)؛ وحقّها في ألا تُنقل من أراضيها دون موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة (المادة ١٠)؛ وحقها في مزاولة سبل عيشها وأنشطة تنميتها بشكل آمن، وفي الانخراط بحرية في جميع أنشطتها الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية (المادة ٢٠)؛ وحقها في ممارسة طبّها التقليدي وممارساتها الصحّية، بما في ذلك حفظ النباتات والحيوانات والمعادن ذات الدور الحيوي في الطب التقليدي (المادة ٢٤)؛ وحقّها في صون وتعزيز العلاقة الروحية الخاصة التي تربطها بالأراضي والأقاليم والمياه والسواحل البحرية وغير ذلك من الموارد المملوكة لها تقليديا أو التي تشغلها، والحقّ في النهوض بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة في هذا الصدد (المادة ٢٥)؛ وحقّها في حفظ البيئة والطاقة الإنتاجية لأراضيها وأقاليمها ومواردها (المادة ٢٩)؛ وحقها في الحفاظ على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وأشكال تعبيرها الثقافي التقليدي والتحكّم فيها وحمايتها وتطويرها، وكذلك الحال بالنسبة إلى نواتج علومها وتكنولوجياتها وثقافاتها، بما يشمل الموارد البشرية والجينية والبذور والعقاقير والمعرفة بخصائص الحيوانات والنباتات والتقاليد المنقولة شفاهة (المادة ٣١).

باء – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩

٣٢ – تتضمّن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ عدة أحكام تتعلق بأحقيتها في الأراضي والأقاليم، إلى جانب حقوقها الثقافية وغيرها. وتلزم الاتفاقية الحكومات المعنية بإيلاء ''أهمية خاصة لثقافات الشعوب المعنية وقيمها الروحية وعلاقتها بما تشغله من أراض أو أقاليم، أو كليهما تبعا لمقتضى الحال، ولا سيما الجوانب الجماعية لهذه العلاقة'' (المادة ١٣). وهي تعترف كذلك ''بحقوق الشعوب المعنية في ملكية وحيازة ما تشغله تقليديا من أراض (المادة ١٤)، بما في ذلك حقوق ممارسي الزراعة المتنقلة'' (المادة ١٤). وثمّة اعتراف كذلك بحق الشعوب الأصلية في إدارة وحفظ الموارد الطبيعية الموجودة على أراضيها (المادة ١٥)، وكذا حقها في مزاولة أنشطتها الاقتصادية التقليدية (المادتان ١٩ و ٢٣) وحقها في حماية قيمها وممارساتها الروحية (المادة ٥).

جيم – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ وتوصيتها رقم ١٠٤

٣٣ – على غرار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، تتضمن اتفاقيتها رقم ١٠٧ (بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٥٧) عدّة ضمانات لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والموارد، بما في ذلك ما يلي: الاعتراف بحقوقها في ملكية الأراضي، بما في ذلك الحقوق الجماعية (المادة ١١)؛ والتدابير الرامية إلى منع سلب أراضيها من قبل مَن هم من

غير الشعوب الأصلية (المادة ١٣)، إلى جانب ''توفير أراض إضافية لهذه الشعوب إذا لم تتوافر لها المساحات اللازمة لتوفير مقوّمات الحياة الطبيعية، أو في حال زيادة تعدادها بصورة أو أخرى'' (المادة ١٤). أمّا توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٤ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، المكمّلة لأحكام الاتفاقية رقم ١٠٧، فتلزم الحكومات المعنية بتوفير ''أرض احتياطية بمساحة كافية لتلبية احتياجات الزراعة المتنقلة طالما ليس في المستطاع استحداث نظام أفضل للزراعة'' (المادة ٣). وتنص المادة ٦ على وجوب ''تقييد إعطاء قروض الرهن العقاري على الأراضي المملوكة للسكّان المعنيين لأشخاص أو كيانات لا ينتمون إلى هذه الفئة من السكان''، وتنصّ المادة ٨ على أنه ينبغي، عند الاقتضاء، ''تكييف الأساليب التعاونية الحديثة للإنتاج والإمداد والتسويق لتتواءم مع الأشكال التقليدية لملكية السكّان المعنيين واستخدامهم الأراضي ومعدّات الإنتاج بصورة جماعية، ولتتواءم مع نظمهم التقليدية المتبعة في خدمة المجتمع وتبادل المساعدة''.

دال – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١

٣٤ – تتناول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ (بشأن التمييز في العمالة والمهن) هي الأخرى حقوق ممارسي الزراعة المتنقلة من الشعوب الأصلية. وتهدف الاتفاقية إلى القضاء على التمييز في العمالة والمهن على أساس جملة أمور منها العرق ولون البشرة والنوع الجنساني. وعلى ضوء الاتفاقية، يتمتّع ممارسو الزراعة المتنقلة بالحق في ممارسة مهنة تقليدية والحق في اختيار المهنة (الزراعة المتنقلة في هذه الحالة) بحرية. وفي حالة حقوق ممارسي الزراعة المتنقلة، ينبغي قراءة أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بالترافق مع أحكام اتفاقيتي المنظمة رقم ١٦٩ ورقم ١٠٧ (بما في ذلك التوصية رقم ١٠٤)، حسب الاقتضاء.

ثامنا – التوصيات

٣٥ – التوصيات التالية موجّهة إلى فئات مختلفة من أصحاب الحقوق والأطراف المعنية[١٠].

الدول

٣٦ – على الدول أن تكفل كوْن الأراضي التي تشغلها الشعوب الأصلية وتستخدمها، بحكم التقاليد أو خلافها، في متناول هذه الشعوب، وينبغي أن يُسمح لها بمزاولة الأنشطة التي

(١٠) بعض هذه التوصيات مماثل للتوصيات الواردة في المرجعين التاليين أو مبني عليها جزئيا أو كليا: Aryal and Kerkhoff (2008) (انظر الحاشية ١) و Kerhoff and Erni (2005) (انظر الحاشية ٩).

تعتاش منها، وهو ما يحمي سلامتها الاجتماعية والثقافية ويكفل تمتعها بحقوقها الاقتصادية والمدنية والسياسية. وهذا يستتبع الاعتراف الرسمي بأحقية الشعوب الأصلية في أراضيها ومواردها الطبيعية، بما في ذلك أحقيتها الجماعية، من خلال ضمان أمنها الحيازي، وذلك تماشيا مع أحكام اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ورقم ١١١ وتوصيتها رقم ١٠٤ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٧ - وضمانا لبقاء عادات الشعوب الأصلية ومؤسساتها التقليدية، على الدول أن تعمل على ترسيم حدود الأراضي المملوكة للشعوب الأصلية على أساس قوانينها العرفية المتعلقة بالأراضي، وعليها أن تكفل الاعتراف بهذه الحدود عن طريق منح صكوك غير قابلة للتصرف بالملكية الجماعية للأراضي.

٣٨ - وعلى الدول أن توقف جميع برامج التوطين وغيرها من البرامج الرامية إلى حمل الشعوب الأصلية على التحوّل عن الزراعة المتنقلة إلى أشكال أخرى للزراعة دون موافقتها الحرة المسبقة المستنيرة. وينبغي أن يراعى في أنماط الزراعة البديلة ضمان الأمن الغذائي والصحي والتعليمي للشعوب الأصلية وضمان حفظ غاباتها وأمنها المعيشي وتقديم سائر الضمانات لها. وينبغي العدول عن السياسات الرامية إلى ثني الناس عن ممارسة الزراعة المتنقلة وتنقيح هذه السياسات بالتشاور مع الشعوب الأصلية.

٣٩ - وعلى الدول أن تعترف رسميا بالزراعة المتنقلة باعتبارها مهنة تقليدية للشعوب الأصلية ووسيلة لكسب قوتها ذات ارتباط وثيق بهويتها وسلامتها. ولا ينبغي حظر هذا النظام الزراعي الأزلي الذي اجتاز اختبار الزمن والذي يتحقق فيه التكامل بشكل جيد، ولا ينبغي ثني الناس عن اتّباعه، فهذا قد يمسّ بتوافر احتياجات المجتمعات الأصلية لتحقيق التنمية والأمن الغذائي وبأنشطتها البيئية وأنشطتها في مجال حفظ البيئة.

٤٠ - وعلى الدول أن تتخذ تدابير فعّالة لوقف جميع الأعمال التمييزية التي تستهدف الشعوب الأصلية بناء على خرافات وفهم خاطئ لممارسة الزراعة المتنقلة وما يتصل بها من أعراف وتقاليد اجتماعية وثقافية وغير ذلك من أعراف وتقاليد. وقد يشمل ذلك تقديم الدعم للبحوث الموضوعية الملائمة التي تتناول هذا النوع من الزراعة وأهميته بالنسبة إلى هوية الشعوب الأصلية وسلامتها الاجتماعية والثقافية.

٤١ - وعلى الدول أن تعمل على تعزيز دور الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار في مجالات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بمؤسسات الشعوب الأصلية العرفية وبناء قدراتها.

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

٤٢ - على المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يعطي أولوية عالية لممارسة الزراعة المتنقلة في إطار جميع البنود ذات الصلة في جداول أعمال دوراته السنوية، وذلك من أجل حماية السلامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للشعوب الأصلية، بما في ذلك في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان. وينبغي تكملة المناقشات التي تتناول هذا الموضوع بأنشطة تُجرى بين الدورات وأنشطة أخرى تُجرى على سبيل المتابعة في إطار شراكة مع الشعوب الأصلية والدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات والمنظمات المعنية الأخرى.

٤٣ - وعلى المنتدى الدائم القيام، في إطار شراكة مع الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية، بتنظيم أو رعاية أو دعم حلقات دراسية وحلقات عمل وندوات ومشاورات دولية وإقليمية بخصوص الجوانب المختلفة للزراعة المتنقلة في ما يتصل بالهوية والسلامة الاجتماعية - الثقافية للشعوب الأصلية.

وكالات الأمم المتحدة

٤٤ - على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، ومنها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبنك الدولي، الاعتراف بأهمية هذا النوع من الزراعة بالنسبة إلى هوية الشعوب الأصلية وسلامتها وتأمين سبل عيشها واحتياجات تنميتها المستدامة. وينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية، حسب الاقتضاء، للتصدّي للمواقف التمييزية المتخذة حيال الشعوب الأصلية الممارسة للزراعة المتنقلة، بطرق منها إجراء تغييرات في التدابير والأنشطة التمويلية والبرنامجية والسياساتية القائمة.

المؤسسات الحكومية الدولية الأخرى

٤٥ - على الصعيد الإقليمي، ينبغي أن تنشئ المؤسسات الحكومية الدولية مركز تنسيق ليعنى بقضايا الشعوب الأصلية المتعلقة بممارسة الزراعة المتنقلة وبالسلامة الثقافية للشعوب الأصلية.

المنظمات غير الحكومية

٤٦ - على المنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك المتمتعة بمركز خاص لدى الأمم المتحدة أو غير ذلك من أشكال الارتباط الرسمي بالأمم المتحدة، أن تسعى إلى إزالة كل الممارسات التمييزية التي تستهدف الشعوب الأصلية الممارسة للزراعة المتنقلة، وأن تسعى إلى حماية حقوق هذه الشعوب، بما في ذلك حقها في اختيار المهن وسبل العيش، وحقها في الأراضي والموارد، وحقها في التنمية المستدامة وحفظ البيئة.

المؤسسات الأكاديمية

٤٧ - على المؤسسات الأكاديمية أن تجري أو ترعى أو تدعم بحوثا ودراسات موضوعية وغير منحازة وشاملة عن الزراعة المتنقلة وارتباطها الوثيق بهوية الشعوب الأصلية وسلامتها، وبحقها في الأراضي والموارد، وبحقها في التنمية المستدامة وحفظ البيئة. وينبغي لهذه البحوث والدراسات أن تتناول وتعرض المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية وسائر معارفها وتقاليدها وممارساتها، وذلك من منطلق إدراكها أن هذه المجتمعات تمتلك معارف علمية تقليدية حول استخدام أراضيها ومواردها الطبيعية، كما هو معترف به في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١).

الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومنظماتها وشبكاتها

٤٨ - على الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومنظماتها وشبكاتها توثيق الحالات التي تمارَس فيها الزراعة المتنقلة في إطار تخصّصات عدّة وتؤدي دورا عظيم الأهمية في الحفاظ على هوية الشعوب الأصلية وسلامتها الاجتماعية - الاقتصادية، وعليها تعميم هذه المعلومات على مجتمعاتها ودولها وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.